

الأثار الإقتصادية للفساد في المنظور الإقتصادي الإسلامي

م.د. بهاء الدين بكر حسين

قسم علوم القرآن / كلية التربية للعلوم الإنسانية

جامعة الموصل

المتباينة، ثمَّ تحليل آثاره الاقتصادية، من أجل معرفة أهم الاستراتيجيات اللازمة لمكافحته، في المنظور الاقتصادي الإسلامي، وذلك للحيلولة دون وقوفه أمام عجلة التقدّم والتطور والبناء الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والحضاري. الكلمات المفتاحية: الفساد، الآثار الاقتصادية، الوقاية، العلاج.

Abstract:

The world today suffers from many problems and economic crises that bother interested researchers, scientists and thinkers in various fields, planners, policy-makers and decisions in all different countries, and among those serious problems, the phenomenon of corruption, which is one of the serious social phenomena affecting all the different aspects of the developed countries. And developing alike, which is one of the biggest global problems that international bodies have agreed upon as the main obstacle to achieving economic and social growth and development, which necessitates setting up an institutional framework aimed at encircling this serious problem and addressing it, through practical steps represented in fighting

الملخص

يعاني العالم اليوم الكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي تؤرق المهتمين من الباحثين والعلماء والمفكرين في شتى المجالات، والمخططين وصانعي السياسات والقرارات في جميع الدول المختلفة، ومن بين تلك المشاكل الخطيرة، ظاهرة الفساد التي تعدُّ إحدى الظواهر الاجتماعية الخطيرة المؤثرة على جميع الجوانب المختلفة للدول المتقدمة منها والنامية على حدٍّ سواء، وهي من أكبر المشكلات العالمية التي أجمعت الهيئات الدولية على عدّها العقبة الرئيسية أمام تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يستوجبُّ منها وضع إطار عمل مؤسسي، الغرض منه تطويق هذه المشكلة الخطيرة ومعالجتها، من خلال خطوات عملية تتمثل في محاربة الفساد ومكافحته بكل أشكاله وصوره ومظاهره، وفي جميع مجالاته، لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

وتهدف هذه الدراسة الى تناول الموضوع بالدراسة والتحليل لأهم أسباب ظهور الفساد بأبعاده المتعددة، وأشكاله وصوره المختلفة، ومظاهره

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد .. تتناول هذه الدراسة موضوع الفساد، الذي يُعدُّ واحداً من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي استفحلت وانتشرت، حتى باتت تشمل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد تغلغلت قيم الفساد وممارساته في كل نواحي الحياة السياسية والإدارية والإقتصادية والاجتماعية للدول، الأمر الذي جعله يُشكل خطراً جسيماً على الأمن السياسي والإداري والإقتصادي والاجتماعي لها، إذ يعمل على إضعاف البنية السياسية والإدارية والإقتصادية والاجتماعية لأي دولة تُصاب به، ومن هنا نجد هذه الظاهرة قد هيمنت على اهتمام كل الدارسين والباحثين وصانعي السياسات والقرارات في كل الدول والمنظمات الدولية، وأصبح الموضوع محور الاهتمام على مستوى رجال الفكر والسياسة والإدارة والاقتصاد والاجتماع، وتعالق النداءات الدولية على ادانتها، ودعت للعمل على الحد من انتشارها، من خلال سن القوانين والتشريعات، ووضع الصيغ الملائمة لذلك. أهمية الدراسة: يُعدُّ موضوع الفساد وآثاره ومعالجاته من الموضوعات الهامة في الفكر الإقتصادي عامة، والإسلامي خاصة، فلقد استأثر

corruption . And combat it in all its forms , manifestations and manifestations, and in all its fields, to accelerate the process of economic and social development, and to achieve an increase in economic growth rates..

This study aims to address the issue by studying and analyzing the most important causes of the emergence of corruption in its multiple dimensions, its various forms and manifestations, and its different manifestations, then analyzing its economic effects, in order to know the most important strategies needed to combat it, in the Islamic economic perspective, in order to prevent it from standing in front of the wheel of progress, development and economic construction Social, humanitarian and civilizational.

Key words: corruption, economic impacts, prevention, treat men.



والمفكرين من خلال دراساتهم للقرآن الكريم والسنة المطهرة، في سور كثيرة، وأحاديث مختلفة، وقفت جميعها بالصد من الفساد بكل أبعاده وأشكاله ومظاهره، وحدرت منه بشدة وحرمة، لما يخلفه من آثار مدمرة على الإنسان والمجتمع، وكل ما يتعلق بالحياة على الأرض، مما يهدد مستقبل الإنسان الذي استخلفه الله تعالى على هذه الأرض لتعميرها وبنائها.

• أسباب اختياره:

وبناءً على هذه الأهمية للموضوع في الفكر الاقتصادي عامة، والإسلامي خاصة، بسبب ما له من آثار خطيرة وتداعيات سلبية على مجمل الأوضاع السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ولغرض ادراك هذه المخاطر والآثار، ولمعرفة كيفية مواجهتها ومكافحتها في منظور الاقتصاد الإسلامي، لبلورة رؤية واضحة وشاملة للموضوع، من أجل خلق وعي جماهيري وحكومي لمواجهته ومحاربه، لهذه الأسباب ولغيرها تم اختيار هذا الموضوع لدراسته.

• اشكالية الدراسة:

تكمن الإشكالية لهذه الدراسة في محاولة الإجابة عن مدى انعكاسات الفساد على النمو والتنمية الاقتصادية وغيرها من المجالات الاقتصادية الأخرى، ومدى امكانية معالجته في منظور الاقتصاد الإسلامي، والآلية المعتمدة في ذلك.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة للكشف عن

هذا الموضوع باهتمام الدارسين والباحثين في الاقتصاد وصانعي السياسات في دول العالم قاطبة في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، وقد اصبح محل اهتمام دولي واقليمي ومحلي، زيادة على اهتمام الهيئات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بالموضوع، ولعل ما يفسر هذا الاستحواذ الكبير للموضوع على اهتمام الجميع، لما له من آثار خطيرة، وانعكاسات سلبية على النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري والثقافي وعلى المجتمع ككل. ولقد شهدت عام ١٩٩٣م ميلاد منظمة الشفافية الدولية التي كرست جهودها لدعم الشفافية، وكبح جماح الفساد دولياً وإقليمياً ومكافحته، واعتبرت بعض الهيئات الدولية (مثل البنك العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) اداة الفساد ومكافحته إحدى أهم الأهداف الرئيسية لها، وقد توصلت هذه الهيئات الى اتفاقيات دولية وإقليمية لمواجهة الفساد، تكللت باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٣م، تمثلت أهدافها أساساً في دعم التدابير الرامية الى منع الفساد ومكافحته، وتيسير التعاون الدولي في هذا المجال، وتعزيز النزاهة والمساءلة والرقابة للشؤون والأموال العمومية.

أما على مستوى الفكر الاقتصادي الإسلامي، فقد شغل هذا الموضوع حيزاً كبيراً من اهتمام العلماء

ومفهوم الفساد وماهيته، وأشكاله وأسبابه وخصائصه، ومظاهره وآثاره، وآلية مكافحته ومعالجته، وبيان موقف الاقتصاد الإسلامي منه.

• حدود الدراسة:

تمثل حدود هذه الدراسة في الاقتصار على دراسة الآثار الاقتصادية للفساد وسبل معالجته في الاقتصاد الإسلامي، وفي ظل القرآن الكريم والسنة النبوية، وأقوال العلماء والمفكرين حتى القرن التاسع الهجري.

• منهجية البحث:

لقد اعتمد الباحث في منهجية هذا البحث: الرؤية

الاستقرائية، الوصفية، التحليلية، من خلال استقراء المعطيات المتعلقة بهذه الظاهرة، والمستمدة من نصوص القرآن والسنة، وأقوال العلماء والمفكرين، وتحديد المفاهيم الأساسية في الموضوع ووصفها، ثم تحليل النصوص القرآنية والنبوية وأقوال المفكرين التي تناولت أسباب ظهور الفساد، وأنواعه، وأشكاله، وآثاره، للوصول الى الحلول الكفيلة في معالجته من المنظور الاقتصادي الإسلامي.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلي اللهم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



• فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان الفساد بكل أشكاله وأبعاده، له آثار خطيرة وكبيرة مختلفة في كل الجوانب، من أهمها الجانب الاقتصادي، وأن الاقتصاد الإسلامي يتضمن الوسائل الكفيلة في مكافحته ومعالجته من خلال الإجراءات الوقائية والعلاجية.

• خطة البحث:

ولإثبات فرضية البحث تم تقسيمه على مقدمة ومبحثين وخاتمة.

اما المقدمة التي نحن بصدددها، فقد خصصت لبيان أهمية الموضوع على مستوى الفكر الاقتصادي بعامة، والإسلامي بخاصة، وأسباب اختياره للدراسة، وأشكاله، والهدف من دراسته، وفرضية البحث، وخطته، ومنهجيته.

ثم يأتي المبحث الأول الذي خصص لبيان مفهوم الفساد وموقف الاقتصاد الإسلامي منه، وأنواعه،

المبحث الأول

مفهوم الفساد، أنواعه ومظاهره،

أسبابه وخصائصه

الفساد هو ظاهرة اجتماعية خطيرة، متعددة الجوانب والصور والأنواع، ومختلفة المظاهر والأساليب، ومتنوعة الخصائص والأسباب، ومتباينة الآثار والمعالجات. ولتوضيح ذلك سيتم دراسة ماهية الفساد وحقيقته بالدراسة والتحليل، من خلال تسليط الضوء على تعريفه وبيان أنواعه ومظاهره وأسبابه وخصائصه في هذا المبحث، ثم دراسة آثاره وكيفية الوقاية منه ومعالجته في مبحث آخر، مما تطلب تقسيم هذا المبحث على ثلاث مطالب هي:

المطلب الأول: تعريف الفساد وبيان موقف الاقتصاد الإسلامي منه.

المطلب الثاني: أنواع الفساد ومظاهره.

المطلب الثالث: أسباب الفساد وخصائصه.

• المطلب الأول: تعريف الفساد وبيان موقف

الاقتصاد الإسلامي منه:

الفساد هو سلوكٌ ينحرف فيه الإنسان عن القوانين والمبادئ الشرعية والأخلاقية والاجتماعية بهدف الحصول على منفعة شخصية، مادية كانت أم معنوية، على حساب المصلحة العامة^(١). ولتوضيح

(١) ينظر: خالد عيادة: انعكاسات الفساد على التنمية

ذلك سيتم في هذا المطلب بيان مفهوم الفساد في الاقتصاد الإسلامي وذلك من خلال تعريفه لغة واصطلاحاً، ثم بيان موقف الاقتصاد الإسلامي منه.

• تعريف الفساد لغةً:

الفساد لغةً نقيض الصّلاح، والمفسدة خلاف المصلحة^(٢). والفساد هو التّلف والعطب، وهو يعني الضّرر، فإفساد العمل يعني احداث الضّرر به واتلافه، ويقال: أفسد الشيء أي أساء استعماله فجعله فاسداً^(٣). ويُطلق الفساد كذلك على أخذ المال ظلماً^(٤).

• تعريف الفساد في الاصطلاح:

الفساد في معناه العام يشمل كلّ اعتداء على الأنفس والأموال أو الموارد والمصالح والحقوق والملكيّات^(٥)، وفي ذلك يقول تعالى: « واذا تولى سعى في الأرض ليُفسدَ فيها ويُهْلِكَ الحرث

الاقتصادية، دكتوراه-جامعة الجزائر، ٢٠١٥م، ص ٨٥.

(٢) ينظر: محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، دار صادر-بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ٣٣٥/١٢. ومجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط٨، ٢٠٠٥م، ص ٣١٧.

(٣) ينظر: مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، ٦٨٨/٢.

(٤) ينظر: الفيروز آبادي: مصدر سابق، ص ٣١٧.

(٥) ينظر: د. كردودي صبرينة ود. وصاف عتيقة: الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد ٧، ٢٠١٦م، ص ٢٢٤.

والنَّسَلُ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ»^(١).
 عرّف الاقتصاديون الفسادَ المتعلّقَ بالمالِ العامِ بصورةٍ عامّةٍ بتعاريفٍ متعدّدةٍ تمحورت جميعُها حولَ مضمونٍ واحدٍ هو اساءةُ استعمالِ السُّلطةِ العامّةِ أو الوظيفةِ العامّةِ، لتحقيقِ مكاسبِ شخصيةٍ، بالاعتداءِ على الأموالِ والأموالِ والمنافعِ والمصالحِ، ومن أبرزِ تلكَ التعاريفِ قولُهم: أنّ الفسادَ هو سوءُ استخدامِ المالِ العامِ أو السُّلطةِ العامّةِ لغرضِ تحقيقِ الاستفادةِ الشَّخصيةِ^(٢). كما عرّف أيضاً بأنّه: سوءُ استخدامِ المنصبِ لتحقيقِ مصلحةٍ وغاياتٍ شخصيةٍ^(٣). وعرّف أيضاً بأنّه: اساءةُ استخدامِ الوظيفةِ العامّةِ للكسبِ الخاصِ^(٤).

موقفُ الإقتصاد الإسلاميّ من الفسادِ: يقفُ الإقتصاد الإسلاميّ بالضدِّ من الفسادِ، ويتمثّلُ هذا الموقفُ في محاربتِهِ للفسادِ بكلِّ أبعادهِ وأشكالِهِ وأنواعِهِ، وذلكَ لدرءِ المفاسِدِ وتحقيقِ المصالحِ المُتمثّلةِ بحِفْظِ الضَّرورياتِ الخمسِ التي كفلّها الإسلامُ والمتضمنةِ لحِفْظِ المالِ^(٥)، مستمداً هذا الموقفَ من الدينِ الإسلاميّ الذي نهى عن الفسادِ وحرّمهُ وحدّر منه في مواضعٍ كثيرةٍ من القرآنِ الكريمِ والسُّنةِ النبويةِ، وذلكَ لما يتضمّنهُ الفسادُ من أخطارٍ جسيمةٍ تهدّدُ المجتمعاتِ البشريةِ والأرضِ، قال تعالى: «وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا»^(٦).

• المطلب الثاني: أنواعُ الفسادِ ومظاهرُهُ:

يتنوعُ الفسادُ إلى أنواعٍ متعدّدةٍ باعتبارِ اختلافِ مظهرِهِ، فهناك أنواعٌ للفسادِ باعتبارِ حجمِهِ، ونطاقِ انتشارِهِ، ودرجتهِ وتنظيمِهِ، ومجالاتهِ، وغير ذلك. ولكن لكي لا يشغلَ الموضوعُ حيزاً كبيراً من هذه الدراسةِ، سيتمُّ التركيزُ هنا على أهمِّ تلكَ الجوانبِ التي تُساعدُ على فهمِ أسبابِ ودوافِعِ الفسادِ، والعواملِ المؤثّرةِ على حدوثِهِ، والتي تشملُ أنواعَهُ المختلفةِ إلى حدِّ ما.

(١) سورة البقرة، آية: ٢٠٥.

(٢) ينظر: د. عبدالرحمن بن راشد العبد اللطيف: الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري، ١٤٣٣هـ، ص ٨.

(٣) ينظر: ناجي بن حسين: الفساد اسبابه، اثاره واستراتيجيات مكافحته، ص ١٢، و نورالدين كنائي: آثار الفساد الإقتصادي على الإقتصاد الوطني-سبيل الوقاية والعلاج، ماجستير- جامعة الجزائر، ٢٠١٣م، ص ٤.

(٤) ينظر: د. مفيد ذنون يونس وعدنان دهام احمد: أثر الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين مؤسسه الحكم، مجلة تنمية الرافدين، عدد ١٠٩، مجلد ٣٤، ٢٠١٢م، ص ١٨٩.

(٥) ابراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي: الموافقات، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار بن عفان، ط ١، ١٩٩٧م، ١٧/٢-١٨.

(٦) سورة الأعراف، آية: ٥٦.

والذي يُمثِّلُ علَّةَ الفسادِ^(٤)، وقد بيَّنَ القرآنُ الكريمَ هذا النوعَ من الفسادِ في صورةِ فرعونَ الذي كان رمزاً للطُّغيانِ والفسادِ، فكانت صورتهُ أشهرَ صُورِ الفسادِ السِّيَاسِيِّ في التاريخِ البشريِّ، لذلك تَكَرَّرَ عرضُها بتفاصيلَ كثيرةٍ في سُورِ القرآنِ، فكان أكثرُ صُورِ الفسادِ ذِكْراً في القرآنِ الكريمِ. قال تعالى لموسى عليه السلام: «أذهب الى فرعونَ أَنَّهُ طغى»^(٥)، وقال عنه أيضاً: «أَنَّهُ كان من المفسدين»^(٦)، وفي موضعٍ آخرَ تحدَّثَ القرآنُ أيضاً عن فسادِ الحُكَّامِ وطُغيانِهِم فقال: «إِنَّ الملوِكُ اذا دخلوا قريةً افسدوها وجعلوا اعزةً اهلها اذلةً وكذلك يفعلون»^(٧).

تتمثَّلُ مظاهرُ الفسادِ السِّيَاسِيِّ في الحُكْمِ القائمِ على فسادِ الحُكَّامِ وطُغيانِهِم، وفي عدمِ الاستقرارِ السِّيَاسِيِّ، وفي نقصِ في الحُرِّيَّاتِ العامَّةِ^(٨). ويكونُ الفسادُ السِّيَاسِيِّ بتغليبِ مصلحةِ صاحبِ القرارِ السِّيَاسِيِّ الشَّخصيةِ على مصالحِ الآخرين^(٩). ويتجلَّى هذا النوعُ من الفسادِ في استغلالِ المناصبِ للحصولِ على صفقاتٍ او

أنواعِ الفسادِ بحسبِ مجالاتِهِ: يُمْكِنُ التركيزُ هنا على أهمِ أنواعِ الفسادِ بحسبِ مجالاتِهِ والميادين التي يدخلُ فيها، والتي هي:

١- الفسادُ السِّيَاسِيُّ: يُعرَّفُ الفسادُ السِّيَاسِيُّ بأنَّه: سُوءُ استعمالِ السُّلطةِ العامَّةِ لتحقيقِ مكاسبٍ خاصة^(١). أو هو: تغليبُ صاحبِ القرارِ مصلحةَ الخاصةِ على مصالحِ الآخرين^(٢).

يُشكِّلُ الفسادُ السِّيَاسِيُّ قِمةَ الهرمِ بين أنماطِ الفسادِ المختلفةِ، فهو يُعدُّ النَّمطَ الأخطرَ منها، لتعلُّقهِ بالسُّلطةِ السِّيَاسيةِ والنُّخبةِ العُليا في الدَّولةِ. ويُعدُّ هذا الميدانُ من أوسعِ الميادين التي يدخلُها الفسادُ. كما يُعدُّ هذا النوعُ من الفسادِ الأساسَ والنَّواةَ لبقيةِ أنواعِهِ، ذلك أنَّ صانعِ القرارِ يكونُ في يده، وتحتَ سيطرتهِ، جميعُ امورِ الأفرادِ الماليَّةِ والاقتصاديَّةِ والمصيريةِ وغيرِ ذلك، ممَّا جعلَ هذا النوعَ يشكِّلُ أخطرَ أنواعِ الفسادِ^(٣).

من جهةٍ أُخرى فإنَّ هذا النوعُ من الفسادِ كثيراً ما يرتبطُ بالطُّغيانِ الذي يُمارِسُهُ بعضُ الحُكَّامِ،

(٤) ينظر: د. الجيوس: مصدر سابق، ص ١٨.

(٥) سورة النازعات، آية: ١٧.

(٦) سورة القصص، آية: ٤.

(٧) سورة النمل، آية: ٣٤.

(٨) ينظر: ناجي بن حسين: مصدر سابق، ص ١٣، وخالد عيادة: مصدر سابق، ص ٩٢.

(٩) ينظر: محمد جمعة: الفساد اسبابه، ظواهره، آثاره- الوقاية منه، دار الكتب الوطنية-ليبيا، ٢٠١٩م، ص ١٤.

(١) ينظر: د. صبرينة: مصدر سابق، ص ٢٢٥.

(٢) ينظر: د. عبدالله محمد الجيوس: الفساد مفهومه واسبابه وانواعه وسبل القضاء عبيه، مركز الدراسات والبحوث- الرياض، ٢٠٠٣م، ص ١٨.

(٣) ينظر: الفاتح محمد عثمان مختار: الفساد الاقتصادي وأثره على الأداء الاقتصادي في السودان، مجلة امارباك الأمريكية، عدد ١٣، مجلد ٥، ٢٠١٤م، ص ١٣٩، ود. الجيوس: مصدر سابق، ص ١٨.

الدمشقي وابن خلدون في ارجاع فساد العمران وخرابه الى الظلم الصادر من الدولة^(٥)، لنفوذ سلطتها وشموله لجميع نواحي الحياة، لاسيما الناحية الاقتصادية التي يعدُّ الظلم فيها أكثر شيوعاً وفتكاً من غيره. ومن هنا نفهم اهتمام الإسلام كثيراً بالمال العام وجعله أحد أسباب الحكم للدولة، وجزءاً من واجبات الحاكم^(٦)، وقد قال عمر بن الخطاب عند توليه الحكم: «ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتني، فإن الله تعالى جعلني له خازناً وقاسماً»^(٧)، وكذلك ولي النبي يوسف عليه السلام على أموال الدولة وخزائنها. غير أن حق تصرف الحاكم في هذه الأموال قد قيّد، فلا تُصرف إلا في مصارفها الشرعية وبشفافية واضحة، فقد خطب عمر بن الخطاب قائلاً: «الآناني ما وجدت صلاح هذا المال إلا

عمولات، لتقديم الدعم والمساعدة، أو لتوفير فرص العمل، أو تسهيل بعض الاجراءات، ويتحوّل القرار السياسي بذلك الى قرار يدعم أصحاب النفوذ المالي من دون الدفاع عن أفراد المجتمع وابنائهم، مما يؤدي الى انتشار الفساد والجرائم في جميع النواحي^(٨). ولذلك حرم الله تعالى الرشوة التي تعطى للحكام، والتي تمثل ابرز مظاهر الفساد، إذ قال: «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وانتم تعلمون»^(٩). وقد أشار المقرئ الى هذا النوع من الفساد ومدى خطورته عند تناوله لأسباب المجاعة والموت والغلاء في البلاد، والذي أرجعها الى ثلاثة أمور، جعل أهمها الفساد في تولية مناصب في الدولة بالرشوة المقدمة للحكام، مما أدى الى الفوضى وكثرة المغارم واضطراب الإنتاج وانتشار اللصوص وقطاعين الطرق^(١٠). كما ردّ الإمام الجويني قلة الأرزاق وفساد المعيشة ووقوع الفقر والمجاعة وخراب العمران وعدم التنمية الى استيلاء الحكام على أموال الناس بالباطل والاعتداء على أملاكهم، مما يسبب تغييراً في أحوال الدولة ويسود الفساد في أوضاعه^(١١)، وهو عين ما أشار إليه

غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار الدعوة، ١٤٠١هـ، ص ٤٨٨.

(٥) ينظر: جعفر بن علي دمشقي: الإشارة الى محاسن التجارة، مطبعة المؤيد-القاهرة، ١٩٠١م، ص ٦١، وعبدالرحمن بن محمد بن خلون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبدالله محمد، دار يعرب، ٢٠٠٤م، ص ١٢٨.

(٦) ينظر: د. فؤاد عبدالله العمر: مقدمة في تاريخ الاقتصاد الاسلامي وتطوره، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤٢٤هـ، ص ١٦٦.

(٧) احمد بن الحسين بن علي البيهقي: السنن الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، كتاب الفرائض، باب ترجيح قول زيد بن ثابت على قول غيره، رقم (١١٨٦٥)، دار الكتب العلمية-بيروت، ط ٣، ٢٠٠٣م، ٢١٠/٦.

(٨) ينظر: نورالدين كناي: مصدر سابق، ص ١٢.

(٩) سورة البقرة، آية: ١٨٨.

(١٠) ينظر: احمد بن علي المقرئ: اغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق كرم حلمي، الناشر عين-مصر، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ١١٧-١١٨.

(١١) ينظر: عبد الملك بن عبدالله ابو المعالي الجويني:

الشخصية على المصالح العامة^(٤). وقد نبّه النبي^r إلى خطورة الفساد الإداري بصورة عامة من خلال بيان عقوبته، إذ قال: "من استعملناه منكم على عمل، فكتمنا مخطأً فما فوقه، كان غلواً يأتي به يوم القيامة"^(٥). كما أشار المقرئ إلى هذا النوع من الفساد حين تحدث عن ظاهرة شراء المناصب الإدارية والدينية بالرشوة والبرطيل، مثل الوزارة والقضاء والولاية والنيابة وسائر الأعمال^(٦).

٣- الفساد المالي: يُعرّف الفساد المالي بأنه: ذلك السلوك المنافي للقوانين والأخلاق، القائم على الإخلال بالمصالح والواجبات الوظيفية العامة، من خلال استغلال المال العام لتحقيق المصالح الخاصة^(٧). ويتمثل الفساد المالي بمجمل الانتهاكات المالية ومخالفة القواعد والقوانين والأحكام المالية التي تُنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات المتعلقة بأجهزة الرقابة المالية^(٨). وقد أشار القرآن

بثلاث: ان يُؤخذَ بحقٍّ، وان يُعطى في حقٍّ، وأن يُمنعَ من باطلٍ"^(٩).

٢- الفساد الإداري: يُقصد بالفساد الإداري وجود خلل في الأداء الإداري والوظيفي نتيجة الانحراف عن الواجبات الأساسية للعمل، والمخالفة لما تنص عليه القواعد أو القوانين أو التشريعات أو اللوائح، وتجاوز المصلحة العامة إلى مصلحة خاصة، من خلال سلوك منحرف يقوم به الموظف الإداري، ويترتب عليه وقوعه في مخالفات تنظيمية، أو مالية، أو سلوكية^(١٠).

يُعرّف الفساد الإداري بأنه: سلوك بيروقراطي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطرق غير شرعية، يتمثل في المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهام وظيفته بطرق مختلفة^(١١). فالفساد الإداري إذاً هو اتباع سلوك مخالف للقوانين من خلال استغلال الموظف العام لموقعه وصلاحياته عن طريق قيامه بالأفعال المخالفة للقانون، وخلق نوع من البيروقراطية الإدارية، وإساءة استغلال السلطات الممنوحة له، بسبب تغليب المصالح

(٤) ينظر: محمد جمعة عبدو: مصدر سابق، ص ١٣.

(٥) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري: صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال، حديث رقم (١٨٣٣)، تحقيق: نظر بن محمد الفارياي، دار طيبة، ط ١، ٢٠٠٦م، ٣/٤٦٥.

(٦) ينظر: المقرئ: مصدر سابق، ص ١١٧.

(٧) ينظر: د. طه فارس: أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية. شبكة الألوكة، ص ٨.

(٨) ينظر: د. صبرينة: مصدر سابق، ص ٢٢٦. وناجي بن

(١) ابو الحسن علي بن محمد: الإحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية-بيروت، ص ٢٢٢.

(٢) ينظر: خلود الفليت وصادق نصار: منهج القرآن الكريم في علاج الفساد الإداري، المؤتمر الدولي الأول، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية- غزة، ٢٠٠٨م، ص ٣٤٥، ونور الدين كناي: مصدر سابق، ص ١٣.

(٣) ينظر: د. صبرينة: مصدر سابق، ص ٢٢٥، وناجي بن حسين: مصدر سابق، ص ٣.

الكريمُ الى هذا النوع من الفساد الذي مثل رمزه قارون في قوله عنه: «وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ»^(١). لكن قارون ردَّ قائلاً: «قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي»^(٢)، فجاءه العقاب في قوله تعالى: «فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ»^(٣) لأنه مثل رمز الفساد المالي.

٤- الفساد الاقتصادي: عرّف الفساد الاقتصادي بأنه: جعل الجانب المادي هو الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي دون مراعاة للضوابط الشرعية التي تُنظّم أحكام المال، ودون اعتبار للقيم والمبادئ الأخلاقية في الإقتصاد الإسلامي^(٤).

يتمثل الفساد الاقتصادي في الأعمال المنافية لمبادئ ممارسة النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، وللقوانين والتشريعات الاقتصادية المتعلقة بذلك، من قبل بعض الأفراد، سعياً وراء التعاطف الربحي السريع على حساب عوامل أخرى كثيرة أهمها مصلحة المجتمع، وذلك مثل الغش التجاري، والتلاعب بالأسعار، والتهرّب من العشور (الرّسوم الجمركيّة)، والاحتكار، وغير ذلك^(٥). فالفساد الاقتصادي إذاً يتعلّق بممارسات

مُنحرفَة ومُستغلة للاحتكارات الإقتصادية وقطاعات الأعمال التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصّة، على حساب مصلحة المجتمع. وهو ينجم عن تركّز السلطة الإقتصادية في كيانات احتكارية، تعمل على المستوى الكليّ أو القطاعي، وكذلك ينجم عن احتلالها جانباً كبيراً من القرارات التي تتخذها، مع غياب لدور الرقابة وضعف ضوابطها، وعدم المساءلة عليها، سواءً كانت هذه الكيانات تابعة للقطاع العام أو الخاص^(٦). من خلال ما تقدّم فإنه يمكن القول أن جميع هذه الأنواع من الفساد، لا يمكن الفصل بينها، لوجود تداخل وتشابك وتعقيد في ما بينها، فكل نوع يغذي الآخر، وهذه الأنواع جميعها تؤكد على حقيقة واحدة، وهي أن للفساد وجهاً واحداً، يتمثل في الانحراف عن الشرائع والقوانين والأنظمة والقيم التي يتبنّاها المجتمع، بغض النظر عن مصدر أو مجال هذا الانحراف، سواءً أكان سياسياً أو ادارياً أو مالياً أو اقتصادياً^(٧).

مظاهر الفساد: تتنوع مظاهر الفساد بتنوع مجالاته، وتعدّد اطرافه، ولا يمكن حصرها في شكل واحد، فهناك أشكال وصور ومظاهر متعددة، اتفق العالم على تحديدها، فكانت محلّ تجريم في قوانينها وتشريعاتها، زيادةً على تجريمها في القوانين الدولية. وأهم هذه المظاهر والصور للفساد هي: الرّشوة، الاختلاس،

حسين: مصدر سابق، ص ١٣.

(١) سورة القصص، آية: ٧٧.

(٢) سورة القصص، آية: ٧٨.

(٣) سورة القصص، آية: ٨١.

(٤) ينظر: الفاتح محمد عثمان: مصدر سابق، ص ١٣٨.

(٥) ينظر: محمد جمعة عبدو: مصدر سابق، ص ١٣-١٤.

(٦) ينظر: نورالدين كنائي: مصدر سابق، ص ١٣.

(٧) ينظر: خالد عيادة: مصدر سابق، ص ٩٢.

١- الأسباب السياسية: تُعدُّ الأسبابُ السياسيَّةُ السَّرقةً، الاحتيالُ، التزويرُ، الابتزازُ، المحاباةُ، المحسوبيَّةُ، الوساطةُ، استغلالُ التَّفوذِ، استغلالُ الوظيفةِ العامَّةِ، سوءُ استخدامِ واستغلالِ المالِ العامِّ، تبييضُ الأموالِ، التهريبُ، التهريبُ الجُمركي، الغشُّ التجاريُّ، التَّسبُّبُ والتَّراخي في الأداءِ الوظيفيِّ، سوءُ استخدامِ السُّلطةِ، بيعُ المناصبِ، تبييضُ المالِ العامِّ، احتكارُ المناقصاتِ، عقدُ الصَّفقاتِ السَّريَّةِ، تسجيلُ الأصولِ العقاريةِ والماليةِ بأسماءِ الأبناءِ والزوجاتِ والمقربين، التَّلَاعُبُ بالميزانياتِ والحساباتِ والقوانينِ لحمايةِ الفاسدين، فقدانُ الشَّفافيَّةِ، عدمُ المحاسبةِ والمساءلةِ وغيرها^(١).

• المطلب الثالث: أسباب الفساد وخصائصه:

يتناولُ هذا المطلبُ دراسةَ أهمِّ أسبابِ الفسادِ ودوافعه، ثم بيان أهمِّ خصائصه.

أسبابُ الفسادِ ودوافعه: تتعدَّدُ الأسبابُ والدوافعُ المؤدية للفسادِ نتيجةَ تأثرها بالظُّروفِ السياسيَّةِ والإداريةِ والإقتصاديَّةِ والاجتماعيةِ، لذلك لا يمكنُ تحديدُ أسبابِ الفسادِ بشكلٍ دقيقٍ ومُحدَّدٍ، نظراً لما يمثِّلهُ الفسادُ من ظاهرةٍ اجتماعيةٍ في غايةِ التَّشابُكِ، وما يُرافقُه من تبايُنٍ واختلافٍ في النفسِ البشريَّةِ والبيئةِ المحيطةِ بها^(٢). لكن يمكنُ ذكْرُ أهمِّ تلكِ الأسبابِ وكما يأتي:

(٣) ينظر: محمد جمعة عبدو: مصدر سابق، ص ١٧،

والفاتح محمد عثمان: مصدر سابق، ١٣٩.

(٤) ينظر: د. احمد عبدالله سلمان و د. احمد صبيح عطية: مدركات الفساد الاقتصادي في العراق-الأسباب وآليات المعالجة، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، ص ٤.

(١) ينظر: نورالدين كناية: مصدر سابق، ص ٦، وخالد

عيادة: مصدر سابق، ص ٩٢-٩٣. ومحمد جمعة عبدو: مصدر سابق، ص ٣٥.

(٢) ينظر: خالد عيادة: مصدر سابق، ص ٩٩.

تعيين الإداريين في المواقع المهمة في الدولة بناءً على الانتماء السياسي والتنظيمي، وليس الكفاءة، يُعدُّ من الأسباب المؤدية لانتعاش الفساد المتمثل بالوساطة، او المحسوبية، او الرشوة^(١). ومن هنا فإنَّ الاسلام يجعل من الحاكم الأساس الأول في صلاح واستقامة أمور الدولة والمجتمع، لذلك فقد كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لواليه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه فقال: "الرعية مؤدية الى الإمام، ما أدى الإمام الى الله، فاذا رجع رجعوا"^(٢)، وكتب له أيضاً: «وإياك ان ترتع، فیرتع عمالك»^(٣). وعن علي رضي الله عنه قال: "فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاة"^(٤)، فالمسؤول هو القدوة لغيره، ان صلح، صلح من حوله، وان فسد، فسد المجتمع كُله، وهذا ما أكدَّه علي^(٥) في قوله لعمر رضي الله عنه: "انك عففت فعفوا، ولو رعت لرتعوا"^(٥).

كما أن عدم استقلالية القضاء، يؤدي الى انتشار الفساد بشكل كبير، ويهيئ الجو الملائم لانتعاشه، بسبب غياب الشفافية والمحاسبة^(٦)، لهذا حذَّر الرسول r من خطورة ذلك في قوله: "القضاة ثلاثة، قاضيان في النار، وقاضٍ في الجنة"^(٧).

٢- الاسباب الإدارية: تنشأ الاسباب الإدارية من داخل النظام نفسه، سواءً أكان جهازاً ادارياً أم على مستوى الإدارة العامة. وترجع أسباب الفساد الإدارية الى الإجراءات الروتينية المعقدة، وعدم وضوحها داخل الأجهزة الحكومية، والى غموض القوانين والتشريعات والتعليمات وتعددتها، ممَّا قد يدفع الموظف الإداري الى تفسيرها بشكل يُخالف حقيقتها، لتحقيق المصلحة الخاصة، على حساب المصلحة العامة^(٨). كما أنَّ تشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية، وغياب الأدلة الإجرائية المنظمة للعمل، وعدم وضوح الاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية، والاعتماد على الفردية في العمل، كلُّ ذلك يؤدي الى امكانية استغلال الوظيفة العامة لتحقيق

(١) ينظر: خلود الفليت: مصدر سابق، ص ٣٤٧.

(٢) ابن ابي شيبة عبدالله بن محمد: الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: حمد بن عبدالله الجمعة، كتاب الزهد، باب كلام عمر، رقم (٣٤٤٤٩)، مكتبة الرشد- الرياض، ط ١، ٢٠٠٤م، ٩٤/٧.

(٣) ابن ابي شيبة: مصدر سابق، كتاب الزهد، باب كلام عمر، رقم (٣٤٤٤٨)، ٩٤/٧.

(٤) الشريف الرضي: نهج البلاغة، ضبطه: د. صبيحي الصالح، دار الكتاب، القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٤م، ص ٣٣٣.

(٥) ابن ابي شيبة: مصدر سابق، كتاب الزهد، رقم (٣٣٤٤٤)، ٩٤/٧.

(٦) ينظر: محمد جمعة عبدو: مصدر سابق، ص ١٥.

(٧) الحاكم النيسابوري: المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر، كتاب الأحكام، رقم (٧٠٩٥)، دار الكتب العلمية، ط ٢، ٢٠٠٢م، ١٢٢/٥. صحيح علي شرط مسلم. ورواه الأربعة.

(٨) ينظر: خالد عيادة: مصدر سابق، ص ١٠٤.

- المصالح الخاصة^(١).
 من جهة أخرى فإن وجود هيكليّة تنظيمية يسودها الترهّل الوظيفي، والرؤيتين، والمركزية الشديدة في الإدارة، يؤدي إلى اتّساع سلطة اتخاذ القرار بما يساهم في التّشجيع على ممارسة الفساد دون رقيب أو حسيب، في ظلّ غياب المساءلة العامّة^(٢). ذلك أنّ سيادة بعض القوانين والصلاحيات الممنوحة لموظفي الدولة لتقديم بعض الخدمات العامّة، خاصّة في ما يتعلّق بإعطاء التراخيص ومختلف الوثائق الرّسمية، يُعطي صاحب الصّلاحيات درجة من السّيطرة على الأنشطة الحكوميّة، ممّا قد يدفعه للفساد، خاصّة في ظلّ قُصور نظام التدقيق والمحاسبة^(٣). لذلك كان النبي ﷺ وخلفائه الرّاشدون (رضي الله عنهم) يتابعون أمور ولأَتهم بأنفسهم، ويقومون بمحاسبتهم خوفاً من وقوعهم في الفساد، ويحذرونهم من ذلك. قال ﷺ: "من استعملناه منكم على عملٍ، فكنتمنا مخطئاً فما فوقه، كان غُلُوباً يأتي به يوم القيامة"^(٤). وكان ﷺ يستوفي الحساب على عمل العُمال، ويحاسبهم
- على المُستخرج والمصرف^(٥)، فقد حاسب أحد السّعاة للزّكاة عندما قال له: هذا مالكم وهذا هديّة، فقال رسول الله ﷺ: "فهلاًّ جَلَسْتَ في بيتِ أَيْكَ وأُمَّكَ، حتى تأتيكَ هديتُكَ ان كنتَ صادقاً"^(٦). وقد حاسب الصّديق رضي الله عنه معاذ بن جبل رضي الله عنه عندما جاء من اليمن، إذ طلب منه ان يرفع له الحساب^(٧). وكجزء من مهمة ضبط الإدارة وحفظ المال العام، فقد تشدّد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في محاسبة الولاة واحصاء ثروتهم ومشاطرتهم في مالهم اذا ما زاد ونما بصورة غير طبيعيّة^(٨). كما أكد ابو يوسف والماوردي على أهميّة مراجعة الولاة ومتابعتهم وتفقد أدائهم، ومعاقبه من أساء منهم^(٩).
- ٣- الأسباب الاقتصادية: تلعب الظروف الاقتصادية المترديّة للمجتمع دوراً هاماً في انتشار الفساد،
- (٥) ابن قيم الجوزية: الطرق الحكيمية في السياسة الشرعية، تحقيق نايف بن احمد الحمد، دار عالم الفوائد-جدة، ص ٢٠٩.
- (٦) محمد بن اسماعيل البخاري: صحيح البخاري، كتاب الحيل، باب احتيال العامل ليهدى له، حديث رقم (٦٦١٣) ، دار ابن كثير، بيروت-لبنان، ٢ / ٣٦٤.
- (٧) ينظر: محمد عبدالحى الكتاني: نظام الحكومة النبوية، تحقيق د. عبدالله الخالدي، دار الأرقم-بيروت، ط ١، ص ٢٣٧/١.
- (٨) ينظر: ابو عبيد القاسم بن سلام: الأموال، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر-بيروت، ص ٣٦١.
- (٩) ينظر: ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم: الخراج، دار المعرفة- بيروت، ١٩٧٩م. ص ١٥.
- (١) ينظر: د. احمد عبدالله و د. احمد صبيح: مصدر سابق، ص ٥.
- (٢) ينظر: د. احمد عبدالله و د. احمد صبيح: مصدر سابق، ص ٤، وخالد عيادة: مصدر سابق، ص ١٠٤.
- (٣) ينظر: ناجي بن حسين: مصدر سابق، ص ١٤.
- (٤) مسلم بن الحجاج: مصدر سابق، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال، حديث رقم (١٨٣٣)، ٣ / ٤٦٥.

بوصفها أحد الدوافع المهمة وراء ظهوره، وتمثل الباعث الأساسي لكثير من مظاهره، من خلال توجيه سلوك الأفراد نحو ارتكاب جريمة الفساد، كما أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هو الآخر يُسبب الفساد، وفي ما يأتي استعراض لأبرز تلك الأسباب الاقتصادية:

أ- اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والذي يُعدُّ أحد العوامل الرئيسية لظهور الفساد، إذ أنها تُعطي فرصة للقائمين فيها باستغلال نفوذهم ومناصبهم للاستفادة منها^(١). ذلك أن وضع بعض القيود والقواعد على استغلال الموارد الاقتصادية في المجتمع، وحصريها في أيدي المسؤولين، يمنحهم قوة احتكارية في منح الرخص والتصاريح وحقوق الإنتاج أو التسويق وغير ذلك للأفراد، مما يُمكن المسؤولين من ممارسة الفساد بأشكاله المختلفة وبصوره المتعددة، للحصول على المكاسب الخاصة، من خلال أخذ الرشوة من الأفراد لتخطي تلك الإجراءات^(٢).

ب- الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية للأفراد: إن تردّي الوضع المعيشي للأفراد يكون باعثاً أساسياً لكثير من مظاهر الفساد، وذلك لسدّ احتياجاتهم الأساسية. فالبطالة وعدم توفر العمل للقادرين عليه، وحالة الفقر والحاجة بسبب سوء التوزيع، وانخفاض الأجور، وارتفاع

تكاليف المعيشة، هي من أهم العوامل الاقتصادية التي تدفع بعض الأفراد إلى ارتكاب جرائم الفساد، للحصول على مصدر دخل بطريقة غير شرعية، عن طريق استغلال المناصب والنفوذ والوظيفة، لسدّ العجز الحاصل لديهم في تلبية احتياجاتهم الحياتية^(٣).

كما أن سوء توزيع الثروات، يُساهم في بروز فئة ذات ثراء فاحش في مقابل فئة تعيش تحت خط الفقر، مما يدفع بعض الأفراد إلى محاولة الحصول على الأموال والثروات بطرق غير مشروعة، لمواجهة هذا الواقع الاجتماعي المُجحف، بسبب ازدياد الفجوة الطبقة بين أفراد المجتمع، في ظل تراجع الدولة عن دورها الاجتماعي، مما سيؤدي حتماً إلى ظهور الفساد بشتى صورته، ويُعزّز من انتشاره^(٤). ومن هنا ندرُك سبب عدم توزيع أرض السواد على الفاتحين من قبل عمر بن الخطّاب رضي الله عنه^(٥) الذي استند على قوله تعالى: «كَي لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ»^(٦).

بناءً على ما تقدّم يُمكن القول أن مدى تفاقم أسباب الفساد في جانبها الاقتصادي، يُحدّد من قدرة الدولة على تحقيق الفعالية الاقتصادية من حيث عدالة

(١) ينظر: خالد عيادة: مصدر سابق، ص ١٠٠.

(٢) ينظر: الفاتح محمد عثمان: مصدر سابق، ص ١٣٩.

(٣) ينظر: د. احمد عبدالله ود. احمد صبيح: مصدر سابق، ص ٥، ونورالدين كناية: مصدر سابق، ص ١٩.

(٤) ينظر: نورالدين كناية: مصدر سابق، ص ٢٩.

(٥) ينظر: ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم: مصدر سابق، ص ٣٥.

(٦) سورة الحشر، آية: ٧.

التي تُساهم على تقديم التسهيلات لأصدقائهم وأقربائهم كمُجاملة اجتماعية لهم^(٤).

إنَّ اختلالَ القِيَمِ الدينيَّةِ والأخلاقيَّةِ السَّائدةِ في المجتمعِ، يُعدُّ أيضاً من الأسبابِ المهمَّةِ التي تُساعدُ في نشرِ الفسادِ. ذلك أنَّ القِيَمِ الدينيَّةِ والأخلاقيَّةِ التي تُزرعُ داخلَ الإنسانِ، تُمثِّلُ الرِّادِعَ الذاتيَّ المعنويَّ من ارتكابِ الفسادِ، فإذا ما اختلَّت هذه القِيَمِ، أصبحَ كُلُّ شيءٍ لدى الإنسانِ مباحاً بلا رادِعٍ، أشباعاً للرَّغْبَةِ الفطريَّةِ في حُبِّ التملُّكِ والاستِثْناءِ وحُبِّ التَّفَرُّدِ بالسُّلْطَةِ والمالِ^(٥).

خصائصُ الفسادِ: من خلالِ ما تقدَّم من بيانٍ لمفهومِ الفسادِ وأنواعِهِ، يُمكنُ ذكرُ أهمِّ الخصائصِ التي يتميَّزُ بها الفسادِ، بوصفِهِ تعبيرٌ عن انتهاكِ الواجباتِ والمسؤولياتِ والممارساتِ الخاطئةِ لتحقيقِ المصلحةِ الخاصَّةِ للفردِ، ومن أهمِّ هذه الخصائصِ هي^(٦):

١- السُّريَّةُ والتمويهُ: إذ تتمُّ إجراءاتُ الفسادِ في جوٍّ تكتنِفُهُ السُّريَّةُ والكتمانُ بوصفِهِ عملٌ إجراميٌّ، ويعتريهِ التَّمويهُ والاختفاءُ والتعميمُ كي لا يَنكشِفَ الأمرُ.

٢- تعدُّدُ أطرافِهِ والتزاماتِهِ المتبادلةِ: فأغلبُ عملياتِ الفسادِ تتضمَّنُ أكثرَ من طرفٍ، يتمثَّلُ

توزيعِ الثروةِ والدَّخْلِ القوميِّ، وتوفيرِ مُستوى مُتقدِّمٍ من الرِّفاهيةِ المعيشيةِ للأفرادِ^(١).

٤- الأسبابُ الاجتماعيَّةُ: إنَّ الموظَّفَ هو جزءٌ من المجتمعِ، ولا يُمكنُ أن ينفصلَ عنه، ممَّا يجعلُ سلوكَهُ يتأثَّرُ بالقِيَمِ والمعتقداتِ والعاداتِ السَّائدةِ في المجتمعِ، والتي تُؤثِّرُ بدورها في طبيعةِ سلوكِ الأفرادِ العاملينِ^(٢).

إنَّ تداخلَ العلاقاتِ الاجتماعيَّةِ وتشابكها مع العلاقاتِ الماديَّةِ، وضعفِ القِيَمِ والعقيدةِ الدينيَّةِ، والصِّراعِ الثقافيِّ وتطوُّرِ الحياةِ الاجتماعيَّةِ، وانتشارِ الثقافةِ الإستهلاكيَّةِ في المجتمعِ، وانعدامِ الوعيِّ الاجتماعيِّ لمخاطرِ الفسادِ على المجتمعِ، وبناءِ العاداتِ والتقاليدِ والقِيَمِ السَّائدةِ في المجتمعِ على المُباهاةِ والتفاخُرِ بالمظاهرِ، وكذلك ضعفِ الوازعِ الدينيِّ والأخلاقيِّ، وتغليبِ المصلحةِ الخاصَّةِ على

المصلحةِ العامَّةِ، والتغيراتِ الاجتماعيَّةِ التي تطرأُ على تركيبَةِ المجتمعِ وتأثيراتها وانعكاساتها، كُلُّ هذهِ العواملِ الاجتماعيَّةِ السَّلبيةِ تُساهمُ مساهمةً كبيرةً في نشرِ مظاهرِ الفسادِ^(٣). فالمجمعاتُ ذاتِ العلاقاتِ المُترابطةِ، والتي تمتلكُ منظومةً اجتماعيةً قويةً، ينصهرُ الأشخاصُ فيها في المؤسساتِ، وتتداخلُ فيها العلاقاتُ الاجتماعيَّةُ والمناصبُ الإداريَّةُ

(٤) ينظر: ناجي بن حسين: مصدر سابق، ص ١٥.

(٥) ينظر: محمد جمعة عبدو: مصدر سابق، ص ٣٠.

(٦) ينظر: نورالدين كناية: مصدر سابق، ص ٩، ١٧،

وخالد عيادة: مصدر سابق، ص ٨٦.

(١) ينظر: خالد عيادة: مصدر سابق، ص ١٠٢.

(٢) ينظر: خالد عيادة: مصدر سابق، ص ١٠٣.

(٣) ينظر: نورالدين كناية: مصدر سابق، ص ١٨.

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية للفساد، وآلية معالجته في الإقتصاد الإسلامي

بالشخص المنتفع من فعل هذا العمل لمصلحته الخاصة، وطرف آخر ينتفع من التسهيلات التي يحصل عليها من هذا الفعل الإجرامي كخدمة مقدمة.

٣- الخديعة والتحايل والتزوير: إذ يتم خلاله تزوير الوثائق والمستندات وغيرهما.

٤- تعكس مظاهره: كما تبين في هذا المطلب.

٥- الإضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع.

٦- تحقيق المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة.

٧- سرعة الانتشار: فهو ينخر في أعضاء الجهاز الإداري بالكامل إذا وجدت البيئة الملائمة، وبهذا يزداد نفوذ الفاسدين الذين يكتسبون القوة اللازمة للضغط على بقية أجهزة الإدارة.

إن انتشار الفساد بأنواعه المتعددة وصوره المختلفة يكون له نتائج وآثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها، تؤثر على كل ركن من أركان الدولة والمجتمع، وتعود بالضرر المباشر وغير المباشر على الجميع، بنسب مختلفة ومتفاوتة. لذلك كان لابد من دراسة بعض الآثار الاقتصادية المهمة، متجاوزين الآثار الأخرى، انسجاماً مع عنوان هذه الدراسة، ثم دراسة كيفية معالجة الفساد المسبب لهذه الآثار والحد منه، وذلك في المطلبين الآتين:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للفساد.

* * *

المطلب الثاني: آلية معالجة الفساد في الإقتصاد الإسلامي.

• المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للفساد:

أن مما لا شك فيه أن للآثار الاقتصادية للفساد تداعيات واضحة وكبيرة على الإقتصاد الوطني، وعلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها أفراد المجتمع، والتي تشمل النشاط المالي والتجاري والاستثماري للدولة والأفراد، الأمر الذي سيؤثر بشكل مباشر على معدل النمو

والدَّخْلِ القومِيّ ودخْلِ الفردِ، وطريقةِ ونوعيةِ حياته ومعيشته، ويتسبَّبُ في تدنِّي مستوى كفاءةِ الإقتصادِ، وذلكَ بسببِ تأثيره على توزيعِ الدَّخْلِ والإنتاجِ والاستهلاكِ. كما يُؤدِّي الى قلبِ القراراتِ وتشويهِ السِّياساتِ، ويمنعُ من وَضْعِ الأُمُورِ في نصابها الحَقِيقِيّ، إذ تُصبحُ المصلحةُ الخاصَّةُ المتحصِّلةُ هي الموجَّهَةُ والمحدِّدَةُ للقرارِ، وزيادةً على ذلك فإنَّ الفسادَ يعملُ على تشويهِ عقلانيةِ السِّياساتِ الإقتصاديةِ وتوزيعِ مكتسباتِ التنميةِ، ويعملُ على سحبِ مبالغِ هائلةٍ من السُّوقِ المحليَّةِ وتهريبها، ممَّا يعني خسارةَ الدَّولةِ والمجتمعِ لرؤوسِ أموالِ هائلةٍ كان يُمكنُ أن تُستخدمَ في العمليةِ الإنتاجيةِ داخلَ البلادِ، وتفتحَ مجالاً للاستثمارِ، يُساهمُ في توليدِ دخلٍ لبعضِ العاطلينَ عن العملِ، والذي يُوجِّهُ جزءاً كبيراً منه للاستهلاكِ^(١). ونتيجةً لهذا يُمكنُ اعتبارُ الآثارِ الإقتصاديةِ للفسادِ هي من أخطرِ الآثارِ التي تمسُّ المجتمعَ كلياً، وتؤثِّرُ عليه فتدْمِرُه، وليبيان ذلكَ سيتمُّ ذكرُ أبرزِ وأهمِ هذهِ الآثارِ وكما يأتي:

١- أثرُ الفسادِ على التَّنميةِ، والنُّموِ الإقتصاديِّ، والاستثمارِ، والإنتاجِ: إنَّ الفسادَ طاردٌ للاستثماراتِ، ووجوده يخفِّضُ من مُستوياتِ الإنتاجِ، ويضعِفُ النُّموَ الإقتصاديَّ، وبالتالي

يُعيقُ التَّنميةَ الإقتصاديةَ في البلادِ^(٢). إنَّ الفسادَ يفسِدُ المناخَ الصَّحِيَّ للاستثمارِ الحَقِيقِيّ والعادِلِ من أجلِ المصلحةِ العامَّةِ، ويزيدُ من تكلفَةِ المشاريعِ، وبالتالي يُقلِّلُ من فُرصِ الاستثمارِ الحَقِيقَةِ والعادِلَةِ ويمنعُ دُخولها الى عَجلةِ الإقتصادِ وتحقيقِ النُّموِ^(٣)، وقد أشارَ المقريزيُّ الى ذلكَ في قوله: «فاذا اضطربتِ الطُّرُقُ، وانقطعتِ الرِّقَاقُ، وانحصرَ النَّاسُ في البلادِ، وظهرتِ دواعي الفسادِ، ترتبَ عليه غلاءُ الأسعارِ وخرابُ الدِّيَارِ»^(٤). فالفسادُ حينَ ينتشرُ في أيِّ مُجتمعٍ، يلجأُ بعضُ الموظَّفينَ المُرتشِّين فيه الى طلبِ الرِّشوةِ لقبولِ المشاريعِ المقدمَّةِ، ولتسهيلِ اجراءاتِ الإستثمارِ أمامَ طالبيه، فيُصبحُ الفسادُ عندها ذاتَ طبيعةٍ ضارةٍ وطاردةٍ للاستثمارِ بسببِ الرِّشوةِ التي تمثِّلُ ضريبةً اضافيةً تُضافُ الى التكاليفِ الأصليَّةِ اللَّازمةِ للمشروعِ، مما يرفعُ من تكلفتهِ الإجماليةِ، ويخفِّضُ العائدَ على المستثمرِ من الإستثمارِ، ممَّا يدفعُه الى العزوفِ عن هذا الإستثمارِ، والبحثِ عن بيئةٍ أُخرى خاليةً من الفسادِ، وبالتالي ينسحبُ هذا التأثيرُ سلباً على النُّموِ والتَّنميةِ^(٥).

(٢) ينظر: نورالدين كناية: مصدر سابق، ص ٣٨.

(٣) ينظر: محمد جمعة عبده: مصدر سابق، ص ٤٠.

(٤) المقريزي: مصدر سابق، ص ٢١٢.

(٥) ينظر: نورالدين كناية: مصدر سابق، ص ٤٠، محمد

جمعة عبده: مصدر سابق، ص ٤٠.

(١) ينظر: خالد عيادة: مصدر سابق، ص ١١١-١١٢،

ونورالدين كناية: مصدر سابق، ص ٣٨.

من جهة أخرى فإن هذه الرشوة التي تُشكّل عبئاً كبيراً على ميزانية المشروع، تؤثر سلباً على الجودة وزمن تنفيذ المشروع، وبهذا يفسد المناخ الصحي للاستثمار الحقيقي من أجل المصلحة العامة للمجتمع^(١).

كما يلعب الفساد دوراً كبيراً في تخفيض مستويات الإنتاج، وذلك عند وجود الفاسدين من أصحاب القرار في قطاع التجارة الخارجية، وتحكّمهم بالتعرفة الجمركية للسلع المستوردة، لإدخالها إلى السوق المحلي بتكاليف منخفضة، ممّا يُضعف من قدرتها على التنافس مع المنتج المحلي، والذي يحول دون قيام المنتج بالإنتاج، مما يضطره إلى الانسحاب من عملية الإنتاج، وانخراطه في صفوف العاطلين هو ومن معه من العاملين^(٢)، وبذلك فإن الفساد يتسبب في إضعاف الإنتاج في البلاد وطرده الإستثمار منه، ويحبط جهود القطاع الخاص للاستفادة من فرص الأعمال، ويقوّض التنافس الإقتصادي، ويؤثر على أداء مختلف القطاعات الإقتصادية، ممّا يُسبب في إضعاف النمو والتنمية، ويخلق إبعاداً اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة^(٣).

٢- أثر الفساد على إيرادات الدولة ونفقاتها:

أن الفساد عند انتشاره سيؤدي إلى اختلال كبير في حصيلة الإيرادات الحكومية من صادراتها، أو من رسوم الجمارك، أو الرسوم الإدارية التي تحصلها الدولة من المؤسسات التجارية ومعاملات المواطنين، والتي يتم استثمارها في توفير الخدمات الأساسية العامة المقدمة للمجتمع، ممّا يؤثر سلباً على القدرة على تغطية النفقات العامة التي تحتاجها الدولة لتسيير أعمالها التجارية والاستثمارية، حيث يؤدي الفساد إلى ضياع مبالغ كبيرة من الأموال التي يفترض أن تستحصل من هذه الإيرادات وتذهب لصالح الفئات الفاسدة، مما يحرم خزينة الدولة من مبالغ هامة، كانت يمكن أن تستثمر في المشاريع التنموية^(٤).

(١) ينظر: محمد جمعة عبدو: مصدر سابق، ص ٤٠.

(٢) ينظر: د. احمد عبدالله و د. احمد صبيح: مصدر سابق، ص ٧.

(٤) ينظر: د. احمد عبدالله و د. احمد صبيح: مصدر سابق، ص ٣٩.

(٣) ينظر: ناجي بن حسين: مصدر سابق، ص ١٧.

يستتبع ذلك من قلة دخول الأفراد وموارد الدولة المالية، وانتشار الفقر والبطالة وسوء الأحوال الصحية والاجتماعية، وتفاقمه الى الحد الذي ادى الى هلاك نصف السكان بسبب الجوع والفقر، فأرجع ذلك كله الى الفساد^(٤). والى مثل ذلك ذهب ابن قسيم والجويني الى أن الفساد وأكل أموال الناس بالباطل يتسبب في فساد المعاش^(٥).

من ناحية أخرى يؤدي الفساد الى إثراء قلة من الأفراد على حساب الكثرة من المجتمع، مما يساعده على تعميق الفجوة بين المالكين وغيرهم، ويسبب حالة من التمييز الطبقي، وانتفاء العدالة في التوزيع داخل المجتمع. كما يقلل الفساد من فرص الفقراء على الكسب وتحسين أحوالهم، لعدم مقدرتهم على المنافسة في ظل انتشار الفساد، واقتصار فرص الكسب على ذوي المناصب الرفيعة والفاستدين دون بقية أفراد المجتمع، مما يزيد من الفقر، ويزيد من البطالة^(٦).

إن الآثار الاقتصادية للفساد لا تقتصر على ما تقدم فقط، بل تتعداها لتؤثر على قيمة الثروة، ذلك أن وجود الفساد يؤدي الى عدم

الهامة والأكثر فائدة للمجتمع^(١)، زيادة على ما تمثله نفقات مكافحة الفساد من أعباء على الميزانية العامة، والتي تزيد من العجز المالي للدولة^(٢).

٣- أثر الفساد على ارتفاع نسبة التضخم، وسوء توزيع الدخل، وانخفاض قيمة العملة: يؤدي الفساد المستشري في المشاريع الاستثمارية والإنتاجية والخدمية الى زيادة تكلفتها، نتيجة ما تدفعه تلك المشاريع من رشاي وعمليات للسماح لهم ببدء النشاط ومزاولته، وتسهيل الإجراءات المرتبطة بالمشروع، مما يترتب عليه رفع أسعار السلع والخدمات المقدمة، إذ يعتمد المستثمرون الى ادخال المدفوعات التاجمة عن الفساد ضمن التكلفة الإجمالية للمشروع، مما سيؤثر على المستهلك الى دفع سعر للسلعة أعلى من تكلفتها الحقيقية، بسبب تلك المدفوعات الإضافية للفاستدين، وبذلك تتأثر الكفاءة التوزيعية، لأن جزءاً إضافياً هاماً من السعر سيدفعه المستهلك لا يكون للمنتج، وإنما سيكون لوسيط بينهما يستحوذ على تلك المبالغ الإضافية، بسبب موقعه في عملية التبادل^(٣)، وقد أشار المقرزي الى تلك الآثار الاقتصادية للفساد في معرض حديثه عن أسباب ارتفاع الأسعار وقلة الإنتاج، وما

(٤) ينظر: المقرزي: مصدر سابق، ص ١١٧.

(٥) ينظر: ابن قيم الجوزية: مصدر سابق، ص ٧٤٧، والجويني: مصدر سابق، ص ٤٨٨.

(٦) ينظر: خالد عيادة: مصدر سابق، ص ١٢٠-١٢١.

(١) ينظر: نورالدين كناي: مصدر سابق، ص ٣٩.

(٢) ينظر: خالد عيادة: مصدر سابق، ص ١١٧.

(٣) ينظر: خالد عيادة: مصدر سابق، ص ١٢٠-١٢١.

نهى رسول الله ﷺ عن الغُلُولِ وشَدَّدَ عليه في قوله لمعاذِرضي الله عنه حين بعثه لليمن: "لا تُصِيبَنَّ شيئاً بغيرِ إذني، فإنَّه غُلُولٌ"^(٥)، وقال أيضاً: «هدايا العمالِ غُلُولٌ»^(٦).

من خلال ما تقدَّم فإنَّه يُمكنُ القولُ أنَّ المُحصِلةَ النَّهائيَّةَ التي يُمكنُ الوصولُ إليها في هذا

التحليلِ لآثارِ الفسادِ، هي التأكيدُ على أنَّ الفسادَ هو نقيضُ للتنمية، وهو يؤثِّرُ سلباً على دخلِ الفردِ، ويُعيقُ التَّموَّ الإقتصاديَّ من خلالِ تشجيعِه للأُنشِطةِ الطفيليةِ، ويؤثِّرُ كذلك على تدهورِ المناخِ الإقتصاديِّ للدَّولةِ، وعلى قيمةِ العُملةِ، وعلى السَّياسةِ النقديَّةِ للدَّولةِ.

المطلب الثاني: آلية معالجة الفساد في الإقتصاد الإسلامي:

مما لا شكَّ فيه أنَّ الوقايةَ خيرٌ من العلاجِ، وانطلاقاً من ذلك فقد تضمَّنَ الإقتصادُ الإسلاميُّ مجموعةً من الإجراءاتِ والمناهجِ والاستراتيجياتِ

إدارة السَّياسةِ النقديَّةِ للدَّولةِ بالشَّكلِ الذي يضبطُ التدفقاتِ النقديَّةِ، و يَمنعُ ظهورَ السُّوقِ الموازيِ للعُملةِ (سُوقِ السَّوداءِ)، ممَّا يُؤدِّي إلى انحرافِ قيمةِ العُملةِ عن مُستواها الحقيقيِّ، حتى يُصبحَ سعرُها الرَّسميُّ لا يُمثِّلُ قيمتها الحقيقية^(١)، وقد أشارَ المقرِزيُّ أيضاً إلى آثارِ الفسادِ على قيمةِ النقودِ وانخفاضها، الأمرُ الذي أدَّى إلى سِياسةِ نقديَّةِ سيِّئةٍ للدَّولةِ، من خلالِ زيادةِ كمَّيتها في السُّوقِ، وتزييفها والغشُّ فيها^(٢).

ونتيجةً لخطورةِ هذه الآثارِ الإقتصاديةِ المدمِّرةِ للفسادِ، فقد جعلَ الإسلامُ للأموالِ العامَّةِ حُرمةً خاصَّةً من حيثُ حيازتها أو انفاقها أو المحافظةِ عليها، إذ حَرَّمَ حيازةَ الأموالِ العامَّةِ أو الحصولِ عليها الأَبْحَقِ، فقد حَرَّمَ الإسلامُ الرِّشوةَ، لما لها من آثارٍ إقتصاديَّةٍ مُدمِّرةٍ، زيادةً على كونها جريمة أخلاقية، قال تعالى: «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطلِ وتدلُّوا بها إلى الحُكَّامِ لتأكلوا فَرِيقاً من أموالِ النَّاسِ بالإِثمِ وانتم تعلمون»^(٣)، وقال ﷺ: "لَعَنَ اللهُ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ وَالرَّائِشَ"^(٤)، وكذلك

باب واما حديث ثوبان، حديث رقم (٧١٦٨)، ٢/٢١٣ .
(٥) محمد بن عيسى الترمذي: سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، كتاب الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في هدايا العمال، حديث رقم (١٣٣٥)، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٦م، ٣/٦٢١.

(٦) احمد بن محمد بن حنبل: المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مسند الأنصار، حديث رقم (٢٢٤٩٥)، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠١م، ٥/١٨٣.

(١) ينظر: د. احمد عبدالله ود. احمد صبيح: مصدر سابق، ص ٩.

(٢) ينظر: المقرِزي: مصدر سابق، ص ١٥٤ .

(٣) سورة البقرة، آية: ١٨٨ .

(٤) الحاكم النيسابوري: مصدر سابق، كتاب الأحكام،

لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر^(٢)، استطاع ﷺ ان يُنشأ دولةً وأمةً كانت خير أمة أخرجت للناس بشهادة الله لهم إذ قال: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَتَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ»^(٣). لأنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ إِلَى الْقَائِدِ، فَإِنْ كَانَ صَالِحًا اقْتَدَوْا بِهِ، وَسَارُوا عَلَى نَهْجِهِ، كَمَا فَعَلَ الْخُلَفَاءُ مِنْ بَعْدِهِ ﷺ، لذلك كتبَ عمرُ لأحدِ ولَّاتِهِ: «وإيَّاكَ أَنْ تَزِيغَ فَتَزِيغَ عُمَّالُكَ»^(٤). وقد اتَّصفَ نبيُّ الله سُليمانَ عليه السلامَ بالنِّزَاهَةِ حينَ رفضَ قُبُولَ الرِّشْوَةِ الْمُقَدَّمَةِ لَهُ مِنْ مَلِكَةِ سَبَأَ بِاسْمِ الْهَدِيَّةِ، قالَ تعالى على لسانِ مَلِكَةِ سَبَأَ: «وإني مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَنْ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ»^(٥)، فجاءها الرَّدُّ مِنْ سُلَيْمَانَ: «قالَ أَتَمُدُونَنِي بِمَالٍ فَمَا آتَانِي اللهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ»^(٦).

٢- اشتراط الكفاءة والنزاهة والجدارة في تولي المناصب والوظائف: ذلك أن تعيين الموظفين ورجال الدولة على أساس القرابة والمحسوبية

لمعالجة الفساد واجتثاثه من المجتمع، تمثلت بالإجراءات الوقائية من الفساد، والتي تعمل على التقليل من امكانية وقوع الفساد وتفشيهِ داخل المجتمع، زيادةً على الاجراءات المتعلقة بالعلاج، والتي تُعدُّ اجراءات لاحقة تتمُّ بعد وقوع الفساد، وبدأ ظواهره وآثاره في الظهور. ويمكن توضيح الإجراءات الوقائية والعلاجية للفساد كما يأتي:

الإجراءات الوقائية لمكافحة الفساد: تتضمن الإجراءات الوقائية لمكافحة الفساد، والتي تُعدُّ خطَّ الدفاعِ الأوَّلِ ضدَّ جرائم الفساد، مجموعةً من السياسات التي تسبق وتعزز دور التشريعات العقابية في ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد، وتمثلُ هذه الإجراءات في ما يأتي:

١- وجوبُ اتِّصافِ القياداتِ واصحابِ القرارِ ورجالِ الدولةِ بالقُدوةِ الحَسَنَةِ: ذلك انَّ مِنْ أَهَمِّ أَسْبَابِ انْتِشَارِ الْفَسَادِ فِي الْمَجْتَمَعَاتِ وَالْمُؤَسَّسَاتِ، هُوَ فَسَادُ الْقِيَادَاتِ وَأَصْحَابِ الْقَرَارَاتِ وَالسِّيَاسَاتِ وَالقَوَانِينِ وَالتَّشْرِيعَاتِ فِي الدَّوْلَةِ^(١)، كما في صورةِ فرعونَ الذي كان من الفاسدين. لذلك عندما كان الرسول ﷺ

على قِمَّةِ الهَرَمِ الإداريِّ في الدولة، وكان يُمثِّلُ القُدوةَ الحَسَنَةَ وَالصَّالِحَةَ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، بِشَهَادَةِ اللهِ تَعَالَى لَهُ إِذْ قَالَ: «لَقَدْ كَانَ

(٢) سورة الأحزاب، آية: ٢١ .

(٣) سورة آل عمران، آية: ١١٠ .

(٤) ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم: مصدر سابق، ص ١٥ .

(٥) سورة النمل، آية: ٣٥ .

(٦) سورة النمل، آية: ٣٦ .

(١) ينظر: خلود الفليت: مصدر سابق، ص ٣٥٣ .

أو الرِّشوة وغير ذلك، دون اعتبار للكفاءة والنزاهة والجدارة، يُعدُّ سبباً من أسباب الفساد في الدولة والمجتمع^(١)، وهذا ما أكدّه المقرئ حين ذَكَرَ أنَّ الرِّشوة المُقدَّمة لشراء المناصب والولاية والقضاء، هي من أهم أسباب الفساد والمجاعة والخراب في البلاد^(٢)، ومما يؤكِّد هذا الشرط قوله تعالى على لسان يوسف: " قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْمَ"^(٣). فهو قد اتَّصف بالنزاهة والكفاءة. وكذلك ما جاء على لسان ابنة شُعيب عن مُوسَى عليه السلام: " يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ"^(٤). وكان الرسول ﷺ يشترط في من يختاره من أصحابه لتعيينهم ولأداء وقضاة وجباة على الصدقات الكفاءة والنزاهة، إذ قال ﷺ لأبي ذر حين طلب منه تعيينه والياً: " يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَزِيٌّ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا"^(٥)، وقال أيضاً: «مَنْ وَكَلِيَّ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً، فَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أَحَدًا مُحَابَاةً، فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا»

حتى يُدخِلَهُ جَهَنَّمَ»^(٦)، وقال أيضاً: «إِذَا وَسَّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ، فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»^(٧). ووصى علي رضي الله عنه أحد ولاته قائلاً: "أَنْظُرْ فِي أُمُورِ عَمَّالِكَ فَاسْتَعْمَلْهُمْ اخْتِبَارًا، وَلَا تَوَلَّهُمْ مُحَابَاةً أَوْ اثْرَةً"^(٨)، وكتب أبو يوسف لهارون الرشيد: «وَإِذَا صَحَّ عِنْدَكَ مِنَ الْعَامِلِ وَالْوَالِي تَعَدُّ بِظُلْمٍ وَعَسْفٍ وَخِيَانَةٍ لَكَ فِي رَعِيَّتِكَ، وَاحْتِجَابِ شَيْءٍ مِنْ الْفِيءِ، أَوْ خَبَثِ طَعْمَتِهِ، أَوْ سُوءِ سِيرَتِهِ، فَحَرَامٌ عَلَيْكَ اسْتِعْمَالُهُ وَالِاسْتِعَانَةُ بِهِ، وَإِنْ ثَقَلَدَهُ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ رَعِيَّتِكَ أَوْ تَشْرِكُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِكَ»^(٩).

٣- تحقيق حد الكفاية للموظفين والعاملين وتحقيق العدالة والتوازن الاقتصادي في المجتمع: يتوجب على الدولة تحقيق الكفاية لجميع العاملين والموظفين في الدولة، كي لا يضطروا إلى الفساد بالرشوة والسرقة واستغلال المناصب، لسد حاجاتهم وحاجات من يعولون^(١٠)، وقد ورد عن النبي ﷺ ما يؤكِّد ذلك،

(٦) الحاكم: مصدر سابق، كتاب الأحكام، باب فضائل القبائل، رقم (٧١٢٤)، ١٠٤/٤، صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٧) البخاري: مصدر سابق، كتاب العلم، باب من سئل علماً وهو مشتغل في حديثه، حديث رقم (٥٩)، ٣٢/١.

(٨) الشريف الرضي: مصدر سابق، ص ٤٣٥.

(٩) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم: مصدر سابق، ص ١١١.

(١٠) ينظر: د. طه فارس: مصدر سابق، ص ١٤.

(١) ينظر: خلود الفليت: مصدر سابق، ص ٣٥٣.

(٢) ينظر: المقرئ: مصدر سابق، ص ١١٧.

(٣) سورة يوسف، آية: ٥٥.

(٤) سورة القصص، آية: ٢٦.

(٥) مسلم بن الحجاج: مصدر سابق، كتاب الإمارة، حديث رقم (١٨٢٥)، ٤٦٨/٣، وابن أبي شيبة: مصدر سابق، كتاب السير، باب الإمارة، رقم (٣٢٥٤٠)، ٤١٩/٦.

عليه السلام يتابع المهام المنوطة بالأفراد الذين يعملون تحت امرته، فحينما تفقد الطير، قال: "وتفقد الطير فقال ما لي لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين"^(٤). فهذا الموقف يؤكد واجب المسؤول المتابعة والصرامة مع من يعملون معه، خشية تهربهم من القيام بمهامهم الموكلين بها، وانشغالهم بمصالحهم الخاصة والذي يعد نوعاً من أنواع الفساد الإداري^(٥). وقد سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: "أريتم ان استعملت عليكم خير من أعلم وأمرته بالعدل، أفضيت ما علي؟"، قالوا: نعم، قال: لا، حتى انظر في عمله، أعمل ما أمرته أم لا؟"^(٦). فهذا يدل على عدم الاكتفاء باختيار الأكفاء، بل لابد من متابعتهم أيضاً ومحاسبتهم. وقد كتب علي رضي الله عنه الى عامله كعب بن مالك: "فاستخلف علي عليك، واخرج في طائفة من أصحابك، حتى تمر بأرض السواد كورة كورة، فتسألهم عن عمالهم، وتنظر في سيرتهم"^(٧)، وكتب أيضاً: «ثم

إذ قال: "من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجةً، فإن لم يكن له خادمٌ فليكتسب خادمًا، فإن لم يكن له مسكنٌ فليكتسب مسكنًا"^(١). وعملاً بذلك فقد كتب علي لأحد ولاته يوصيه في عماله قائلاً: «ثم أسبغ عليهم الأرزاق، فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجة عليهم إن خالفوا أمرك أو ثلموا أمانتك»^(٢).

٤- المتابعة الحثيثة للموظفين من قبل المسؤولين ومحاسبتهم: اذ يتوجب أيضاً متابعة الموظفين من قبل المسؤولين متابعة حثيثة بأنفسهم، ومسائلتهم ومحاسبتهم، وعدم توكيل مثل هذه المهام للآخرين، ذلك أن من أسباب الفساد أيضاً غياب المتابعة والمحاسبة من قبل المسؤولين على الموظفين واعمالهم^(٣)، فالمتابعة الحثيثة تمكن المسؤول من اكتشاف الفساد قبل انتشاره، وربما قبل اتمامه، وقد كان ﷺ يتابع عماله ويسألهم ويحاسبهم بنفسه كما مر بنا سابقاً، وكذلك كان شأن سليمان

(١) ابو داود سليمان بن الأشعث: سنن ابي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، كتاب الخراج والإمارة والفیء، باب في أرزاق العمال، حديث رقم (٢٦٠٢)، المكتبة العصرية-بيروت، ٤٢٣/٣، والحاكم: مصدر سابق، ٤٠٦/١، وقال الحاكم صحيح على شرط البخاري.
(٢) الشريف الرضي: مصدر سابق، ص ٤٣٥.
(٣) ينظر: د. طه فارس: مصدر سابق، ص ٢٥.

(٤) سورة النمل، آية: ٢٠.
(٥) ينظر: د. طه فارس: مصدر سابق، ص ٢٥.
(٦) عبد الرزاق بن همام الصنعاني: مصنف عبدالرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، كتاب الجامع، باب الإمام راع، رقم (٢٠٧٤٢)، المكتب الإسلامي بيروت، ط ٢، ١٤٠٣، ١١/٣٢٦.
(٧) ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم: مصدر سابق، ص ١١٨.

على ارتكاب الفساد، ولذلك عندما تفقد سليمان u الطير فلم يجده، قرّر معاقبته اذا ثبت عليه التسيّب والغياب إذ قال: «لأعذبته عذاباً شديداً أو لأذبحته أو ليأتيني بسُلطان مبین»^(٥)، فهذا الموقف يُبين أهمية القانون للوقوف ضدّ الفاسدين. وقد كتب ابو يوسف في ذلك فقال: «فاذا ثبت ذلك عندك وصحّ، اخذوا بما استفضلوا من ذلك أشدّ الاخذ، حتى يؤدوه بعد العقوبة الموجهة والنكال، حتى لا يتعدوا ما أمروا به، وما عهد اليهم فيه... وان احللت بواحد منهم العقوبة الموجهة انتهى غيرهُ واتقى وخاف، وان لم تفعل هذا بهم تعدوا»^(٦).

٦- تفعيل دور الرقابة: فمن أسباب الفساد أيضاً ضعف دور الرقابة على اعمال الموظفين، وقد أكد ذلك القرآن الكريم على أهمية الرقابة في قوله: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»^(٧). فهنا تحدّث القرآن الكريم عن ثلاثة أنواع من الرقابة، وهي: الرقابة الذاتية للموظف لنفسه، فعندما يعلم انّ الله رقيب عليه، يتقي الله في نفسه وعمله ورزقه فلا يقرب الفساد مطلقاً. وهناك رقابة أخرى هي الرقابة الإدارية في

تفقد أعمالهم وبعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم»^(١). وقد طبّق عمر رضي الله عنه مبدأ «من أين لك هذا؟» مع ولّاته وعماله^(٢)، والذي يدخل ضمن الرقابة المالية.

وكتب ابو يوسف لهارون الرشيد: «وانا أرى أن تبعث قوماً من أهل الصّلاح والعفاف، ممّن يوثق بدينه وامانته يسألون عن سيرة العمال وما عملوا به في البلاد، وكيف جَبّوا الخراج على ما أمروا به، وعلى ما وظّف على أهل الخراج واستقر»^(٣).

من خلال ما تقدّم تبين ان من ابرز عوامل الفساد هو ممارسة المسؤول التسلط مع عدم وجود رقيب عليه وحساب. وكُلّما زادت سلطته زاد فساده، لذلك قال علي رضي الله عنه: «من ملك استأثر»^(٤).

٥- وضع قانون صارم ضدّ الفاسدين: ذلك انّ وضع قانون صارم لمعاقبة الفاسدين سيقلل من وقوع الفساد، اما اذا تهاون القانون في ذلك وتسامح، فأنه سيُشجّع الموظفين

(١) الشريف الرضي: مصدر سابق، ص ٤٣٥.

(٢) ينظر: ابو عبيد القاسم بن سلام: مصدر سابق، ص ٣٦١.

(٣) ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم: مصدر سابق، ص ١١١.

(٤) الشريف الرضي: مصدر سابق، ص ٣٨١.

(٥) سورة النمل، آية: ٢١.

(٦) ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم: مصدر سابق، ص ١١١.

(٧) سورة التوبة، آية: ١٠٥.

وَصُورِهِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَتَقْوِيَةَ عِلَاقَتِهَا مَعَ الْأَجْهَازِ الرَّقَابِيَّةِ بِهَدَفٍ مُكَافِحَةٍ لِلْفَسَادِ^(٥).

• **الإجراءاتُ العلاجيةُ للقضاءِ على الفساد:**

لم يكتفِ الإقتصادُ الإسلاميُّ بهذه الإجراءاتِ الوقائيةِ للحلُولِ دون وقوع الفساد وانتشاره، وإنما وضعَ إجراءاتٍ لعلاج الفساد بعد وقوعه، وتتمثلُ في تقديم المتهمِين من الفاسدين للقضاءِ ومقاضاتهم وملاحقتهم، ثمَّ انفاذَ القوانينِ الصَّارِمةِ والعقوباتِ الثابتةِ في حقِّهم، واستردادِ كُلِّ ما استولوا عليه من الأموالِ العامَّةِ وأموالِ النَّاسِ بالباطلِ والفسادِ^(٦)، كما تبينَ في قولِ ابي يوسفَ لهارون الرشيد في ضرورة انزال العقوبة بالفاسدين عند ثبوت ذلك عليهم ليُردع الآخرين.

من خلال ما تقدَّم، يُمكنُ القولُ أنَّ الإقتصادَ الإسلاميَّ تناولَ ظاهرةَ الفسادِ بِكُلِّ أشكاله ومظاهره، وتمكَّنَ من تحليلِ الآثارِ الإقتصاديةِ السَّيئةِ للفساد، ووضعِ الآلياتِ الكفيلةِ بمعالجته.



الدَّوْلَةِ وَالْمُتَمَثِّلَةَ فِي رِقَابَةِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الْمَسْئُولِينَ فِي الدَّوْلَةِ وَالْمَوْسَّاتِ الرَّقَابِيَّةِ. أما النَّوعُ الثَّالِثُ فَهُوَ الرِّقَابَةُ الشَّعْبِيَّةُ الْمُتَمَثِّلَةُ بِرِقَابَةِ الْجُمَاهِيرِ وَالْإِعْلَامِ وَالصَّحُفِ وَمَنْ يُمَثِّلُ الشَّعْبَ فِي مُمَارَسَةِ دَوْرِ الرِّقَابِ عَلَى أَدَاءِ الْحُكُومَةِ وَالْإِدَارَةِ وَكُلِّ مَوْسَّاتِهَا^(١).

٧- ترسيخُ القِيمِ الإِسْلَامِيَّةِ: إذ تُعدُّ القِيمُ الإِسْلَامِيَّةُ رَادِعاً دَاخِلياً لِكُلِّ انْسان، لاسيما من يتولَّى شُؤُونَ النَّاسِ، تردعه عن ارتكابِ جريمةِ الفساد^(٢). ومن أبرز تلكِ القِيمِ التي يعملُ الإسلامُ على غرسها في نفوسِ المؤمنِينَ الأمانة، قال تعالى: «انَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا»^(٣). وكذلكِ المسْئُوليَّةُ لقوله ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»^(٤)، وأيضاً غرسُ مبدأِ الثَّوابِ والعقابِ في الدنيا والآخِرةِ، وتحريمِ الرِّشْوَةِ والسَّرِقَةِ والغِشِّ وأكلِ الأموالِ بالباطلِ، الى غير ذلك من القِيمِ التي تُحصِّنُ الإنسانَ من ارتكابِ الفساد.

٨- انشاءُ مَوْسَّاتٍ لمكافحةِ كُلِّ انواعِ الفسادِ

(١) ينظر: خلود الفليت: مصدر سابق، ص ٣٥٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٥.

(٣) سورة النساء، آية: ٥٨.

(٤) مسلم بن الحجاج: مصدر سابق، كتاب الإمارة، باب

فضيلة الإمام العادل، رقم الحديث (١٨٢٩)، ٣/ ٤٦٠.

(٥) ينظر: د. صبرينة: مصدر سابق، ص ٢٤٣.

(٦) ينظر: محمد جمعة عبدو: مصدر سابق، ص ٥١.

الإسلام، وأكد على حفظها.

٥- يتنوع الفساد الى انواع عديدة باعتبارها مختلفة، واهم هذه الاعترافات هي مجالاته التي تُقسّم الفساد الى: الفساد السياسي، والإداري، والمالي، والإقتصادي.

٦- يُشكّل الفساد السياسي قمة الهرم بين انواع الفساد المختلفة، فهو يعدّ النوع الأخطر منها، لتعلّقه بالسلطة والتّخبة العليا في الدولة، كما يعدّ الأساس والنواة لبقية أنواعه، وقد صور القرآن الكريم هذا النوع في صورة فرعون الذي يُعدّ رمزاً للطغيان والفساد السياسي.

٧- تتنوع مظاهر الفساد بتنوع مجالاته وتعدّد أطرافه، والتي لا يُمكن حصرها في شكل واحد، أشهرها هي الرّشوة، والاختلاس، والسّرقة والاحتيال، والتزوير والابتزاز، والوساطة والمحسوبية والمحاباة، واستغلال المنصب والسلطة والنفوذ والوظيفة.

٨- تتعدّد أسباب الفساد ودوافعه والتي من أهمّها: الأسباب السياسية، والإدارية، والإقتصادية، والاجتماعية.

٩- يتميز الفساد بخصائص متعدّدة أهمّها السّرية، والتمويه، والخديعة، والاحتيال، والتزوير، وتعدّد أطرافه ومظاهره، والاضرار بالمصالح الإقتصادية، وتحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، وسرعة انتشاره.

١٠- إنّ للفساد آثاراً سلبية متعدّدة ومتنوعة،

الخاتمة

في ضوء ما تقدّم يُمكن عرض أهم النتائج الأساسية التي توصل اليها الباحث، والتوصيات اللازمة في هذا الموضوع، وكما يأتي:

أولاً: النتائج الأساسية التي توصل اليها الباحث:

١- يعدّ الفساد بجميع ابعاده واشكاله وانواعه، من أخطر الظواهر الاجتماعية في المجتمع وفي جميع الدول، ممّا جعله يستحوذ على اهتمام جميع الدول والمنظمات والهيئات في العالم.

٢- اهتم الإقتصاد الإسلامي بتناول ظاهرة الفساد بالدراسة والتحليل وبيان آثاره ومعالجاته قبل غيره من النظم الإقتصادية الأخرى التي ظهر الاهتمام بها من قبلهم في منتصف ثمانينات القرن الماضي، مما يعطي فضل السبق للإقتصاد الإسلامي في تناوله له.

٣- يمثّل الفساد انحراف في سلوك الإنسان عن القوانين والمبادئ الشرعية والأخلاقية

والاجتماعية، بهدف الحصول على منفعة شخصية، على حساب المصلحة العامة.

٤- يقف الإقتصاد الإسلامي بالضد من الفساد، ويتمثّل هذا الموقف في محاربتة العلنية للفساد بكل ابعاده واشكاله، وذلك درءاً للمفاسد، وتحقيقاً للمصالح المتمثلة بحفظ المال الذي يعدّ أحد الضروريات الخمسة التي تكفلها

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ١- ابراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي: الموافقات، تحقيق مشهور بن حسن، دار بن عفان، ط ١، ١٩٩٧ م.
- ٢- ابن ابي شيبه عبدالله بن محمد: المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: حمد بن عبدالله الجمعة، مكتبة الرشد-الرياض، ط ١، ٢٠٠٤ م.
- ٣- ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق نايف بن احمد الحمد، دار عالم الفوائد-جدة.
- ٤- ابو الحسن علي بن محمد: الإحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية-بيروت.
- ٥- ابو داود سليمان بن الأشعث: سنن ابي داود، تحقيق: محمد محي الدين، المكتبة العصرية-بيروت.
- ٦- ابو عبيد القاسم بن سلام: الأموال، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر-بيروت .
- ٧- ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم: الخراج، دار المعرفة- بيروت، ١٩٧٩ م.
- ٨- احمد بن الحسين بن علي البيهقي: السنن الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت، ط ٣، ٢٠٠٣ م.
- ٩- احمد بن علي المقرئ: اغاثة الأمة بكشف

أهمها الآثار الاقتصادية التي تتمثل في أثره السيء على تخفيض معدل النمو الاقتصادي، وطردها للاستثمار، واضعاف الإنتاج، وبالتالي تأثيرها على تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك أثر الفساد على اضعاف إيرادات الدولة ونفقاتها، زيادة على أثره السيء على ارتفاع نسبة التضخم، والفقر والبطالة، وسوء التوزيع، وانخفاض في قيمة العملة.

١١- تضمّن الإقتصاد الإسلامي مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات لمكافحة الفساد، ومعالجته تمثّلت بالإجراءات الوقائية من الفساد، والتي تعمل على التقليل من امكانية وقوعه، وتفشيّه في المجتمع، زيادةً على الإجراءات العلاجية الكفيلة بالقضاء على الفساد.

ثانياً: التوصيات: ضرورة تفعيل الإجراءات التي تضمّنّها الإقتصاد الإسلامي في معالجة الفساد، واعتماد الآليات التي تضمّنّها لحلّ هذه المشكلة، من خلال سنّ القوانين اللازمة لذلك.



- الغمة، تحقيق كرم حلمي، الناشر عين-مصر، ط ١، ٢٠٠٧م. ١٠- احمد بن محمد بن حنبل: المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط ١.
- ١١- د. احمد عبدالله سلمان و د. احمد صبيح عطية: مدركات الفساد الإقتصادي في العراق- الأسباب وآليات المعالجة، بحث في جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد.
- ١٢- جعفر بن علي الدمشقي: الإشارة الى محاسن التجارة، مطبعة المؤيد-القاهرة، ١٩٠١م.
- ١٣- الحاكم النيسابوري: المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عبدالقادر، الكتب العلمية، ط ٢، ٢٠٠٢م.
- ١٤- خالد عيادة نزال: انعكاسات الفساد على التنمية الإقتصادية، اطروحة دكتوراه-جامعة الجزائر، ٢٠١٥م.
- ١٥- خلود الفليت وصديق نصار: منهج القرآن الكريم في علاج الفساد الإداري، المؤتمر الدولي الأول، كلية اصول الدين، الجامعة الإسلامية- غزة، ٢٠٠٨م.
- ١٦- الشريف الرضي: نهج البلاغة، ضبطه: د. صبحي الصالح، دار الكتاب، القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٤م.
- ١٧- د. عبدالرحمن بن راشد: الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري، دول مجلس التعاون، ١٤٣٣هـ.
- ١٨- عبدالرحمن بن محمد بن خلون: مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبدالله محمد، دار يعرب، ٢٠٠٤م.
- ١٩- عبد الرزاق بن همام الصنعاني: مصنف عبدالرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- ٢٠- د. عبدالله محمد الجيوس: الفساد مفهومه واسبابه وانواعه وسبل القضاء عليه، مركز الدراسات والبحوث- الرياض، ٢٠٠٣م.
- ٢١- عبد الملك بن عبدالله الجويني: غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار الدعوة، ١٤٠١هـ.
- ٢٢- الفاتح محمد عثمان مختار: الفساد الإقتصادي وأثره على الأداء الإقتصادي في السودان، مجلة امارباك الأمريكية، عدد ١٣، مجلد ٥، ٢٠١٤م.
- ٢٣- د. فؤاد عبدالله العمر: مقدمة في تاريخ الاقتصاد الاسلامي وتطوره، المعهد الاسلامي، جدة، ١٤٢٤هـ.
- ٢٤- د. كردودي صبرينة ود. ود. وصاف عتيقة: الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد ٧، ٢٠١٦م.
- ٢٥- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة.
- ٢٦- محمد بن اسماعيل البخاري: صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت-لبنان.
- ٢٧- محمد بن عيسى الترمذي: سنن الترمذي،

تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط ١،
١٩٩٦ م.

٢٨- محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، دار
صادر-بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ.

٢٩- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس
المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الرسالة،
ط ٨، ٢٠٠٥ م

٣٠- محمد عبدالحكي الكتاني: نظام الحكومة
النبوية، تحقيق د. عبدالله الخالدي، دار الأرقم-
بيروت، ط ١.

٣١- محمد عبدو جمعة: الفساد اسبابه، ظواهره،
آثاره-الوقاية منه، دار الكتب الوطنية-ليبيا، ٢٠١٩ م.

٣٢- مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري: صحيح
مسلم، تحقيق: نظر بن محمد، دار طيبة، ط ١،
٢٠٠٦ م.

٣٣- د. مفيد ذنون يونس وعدنان دهام احمد: أثر
الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين مؤسسة
الحكم، مجلة تنمية الرافدين، عدد ١٠٩، مجلد ٣٤،
٢٠١٢ م.

٣٤- د. طه فارس: اسس مكافحة الفساد الإداري
والمالي في ضوء السنة النبوية. شبكة الألوكة.

٣٥- ناجي بن حسين: الفساد اسبابه، اثاره
واستراتيجيات مكافحته-اشارة لحالة الجزائر- بحث.

٣٦- نورالدين كناي: آثار الفساد الإقتصادي على
الإقتصاد الوطني-سبيل الوقاية والعلاج، رسالة
ماجستير- جامعة الجزائر، ٢٠١٣ م.

